تقرير التنفيذ الإقليمي

بشأن

المجالات الخمسة المعروضة على لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في دورتها (18)

الأمم المتحدة

E/CN.??/2009/?/Add.???

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 September ؟؟؟؟
????????
???????

لجنة التنمية المستدامة
الدورة الثامنة عشرة
مايو/أيار 2010

مسودة تقرير التنفيذ الإقليمي للمنطقة العربية للعرض على لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في دورتها 18، مايو/أيار 2010

أولاً- مقدمـــة

1- تجري لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في دورتها الثامنة عشر، التي ستعقد في أيار/ مايو 2010، استعراضاً للتقدم المحرز على جميع المستويات في تنفيذ الالتزامات والمقاصد والأهداف المتفق عليها في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، و"خطة جوهانسبرج" لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وذلك في المجموعة المواضيعية المعنونة "النقل، الكيماويات، إدارة المخلفات، التعدين، الإطار العشري لبرامج الإنتاج والاستهلاك المستدام".

2- تتكون المجموعة العربية من 22 بلداً، 10 بلدان في أفريقيا، و12 بلداً في غرب آسيا. وفي عام 2008 بلغ سكان المنطقة العربية حوالي 340 مليون نسمة، تمثل 4.9 في المائة من سكان العالم. وتتفاوت بين بلدان المنطقة، من حوالي 82 مليون نسمة في مصر إلى أقل من مليون واحد في كل من قطر وجيبوتي والبحرين. وخلال العقدين الأخيرين، بلغ معدل النمو السنوي للسكان في المنطقة 2.09 في المائة في المتوسط، مقارنة بمعدل 1.5 في المائة في السنة في العالم، مع زيادة نسبة السكان في المناطق الحضرية من 44 في المائة إلى ما يقارب من 55 في المائة. وتختلف نسبة سكان المناطق الريفية اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر في المنطقة، حيث تراوحت هذه النسبة في العام 2008 من 4.0 في المائة في الكويت إلى 75.0 في المائة في اليمن. وفي نفس الوقت تتفاوت حالة التنمية في المنطقة تفاوتاً كبيراً ويشكل الفقر مشكلة خطيرة في عدداً من البلدان العربية[1].

3- وقد أُعد هذا التقرير ليكون بمثابة تقرير استعراض إقليمي عربي بشأن التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في تنفيذ الالتزامات، والمقاصد والأهداف المتعلقة بمجالات المجموعات المواضيعية الخمس المحددة لدورة التنفيذ (2010 – 2011)وسيتم عرض التقرير على الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، ويتناول التقرير بالبحث أيضاً التحديات والفرص المتصلة بتنفيذ هذه المقاصد والأهداف في المنطقة العربية، إضافة إلى إبراز مجالات العمل ذات الأولوية لمواصلة التنفيذ في المجالات المواضيعية الخمس.

4- وقد أعد التقرير عن طريق عملية تعاونية فيما بين جامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي أعدت تقريراً إقليمياً شاملاً حول كل من المجموعات المواضيعية الخمس، ونظمت اجتماعين إقليمين للخبراء

[1] مرجع بيانات السكان

هما "المائدة المستديرة الثانية للإنتاج والاستهلاك المستدام (27-29 أيلول/ سبتمبر 2009)"، و"اجتماع الخبراء حول النقل من أجل التنمية المستدامة وعلاقته بقضايا التغير المناخي (29 سبتمبر- 1 أكتوبر 2009)"، حيث عرضت نتائج التقارير الإقليمية على خبراء الدول الأعضاء في مجالات (النقل، الطاقة، البيئة والتعدين)، كما تم مناقشة مخرجات التقارير وتوصيات الاجتماعين خلال اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي (RIM) الذي عقد في إطار اجتماعات اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي "4-6 أكتوبر 2009"، ويتضمن التقرير إسهامات البلدان والتعليقات الواردة منها قبل وأثناء انعقاد الاجتماعات الإقليمية المشار إليها.

5- ويتألف التقرير من خمسة فروع رئيسية بشأن: النقل من أجل التنمية المستدامة، الكيميائيات، إدارة المخلفات (الصلبة والخطرة)، التعدين والإطار العشري لبرامج الإنتاج والاستهلاك المستدام.

ثانياً- النقل من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية:

ألف- حالة قطاع النقل في المنطقة العربية:

6- يسهم قطاع النقل العربي بشكل مؤثر في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من دول المنطقة، فضلاً عن إسهامه في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وذلك من خلال تسهيل انتقال الأفراد ونقل البضائع بين بلدان المنطقة. وعلى الرغم من ذلك فإن للأنشطة المتصلة بالنقل آثار بيئية متعددة على الموارد الطبيعية بما فيها تلوث الهواء والمياه وما يرتبط بهما من مشاكل الصحة العامة. ويتسبب قطاع النقل في المنطقة العربية بنسبة حوالي 22 في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة في دول المنطقة، ويُعزى 85 في المائة منها إلى النقل البري.

7- ومع أن المنطقة العربية كانت تاريخياً من أقل المناطق المساهمة في الاحترار العالمي، فإن التوقعات العلمية العالمية تشير إلى أن هذه المنطقة ستكون الأكثر تضرراً جراء تغير المناخ. وعلى ذلك فإن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات فاعلة لتحقيق استدامة قطاع النقل في المنطقة العربية مع الحفاظ على دوره المؤثر في تحقيق التنمية.

8- شهد قطاع النقل في المنطقة العربية نمواً كبيراً خلال العقد الماضي حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط لعدد المركبات في المنطقة 4.2 في المائة خلال 1997-2008، وهو ما يفوق متوسط معدلات النمو السنوية للبلدان النامية (2.8 في المائة). وتشكل سيارات الركاب في البلدان العربية نحو 60 في المائة من إجمالي أسطول النقل البري، في حين تمثل الشاحنات والحافلات نحو 28 في المائة و3 في المائة على التوالي. لذا فإن النقل البري يشكل واحداً من أكبر القطاعات المستهلكة للوقود في قطاع النقل العربي[2].

9- إن الأنماط المتبعة في إدارة المرور،في التخطيط الحضري بالإضافة إلى انخفاض مستوى الوعي العام بالإجراءات المرورية السليمة يؤدي إلى ضعف التحكم في سيولة المرور، كما أن ازدحام المرور يمثل مشكلة متزايدة في المنطقة العربية بسبب الزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم حركة المرور في السنوات الأخيرة، لاسيما في المدن التي يزيد عدد سكانها على المليون نسمة كالقاهرة وبغداد وبيروت ودمشق وذلك نتيجة لموجات الهجرة من الريف إلى الحضر، وانخفاض

[2] الإسكوا، تقرير / د. صلاح

كفاءة المركبات تستلزم ضرورة تطوير التشريعات والإجراءات المتعلقة بإدارة المرور وتحقيق سلامته،

10- إن دعم أسعار الوقود وعدم وجود أسطول نقل عام فاعل وآمن بالإضافة إلى ارتفاع متوسط أعمار مركبات النقل البري بما يتعدى 15 عاماً في المتوسط "باستثناء دول الخليج" وانخفاض معدلات الصيانة والإصلاح للمركبات، يترتب عليه انخفاض كفاءة استخدام الطاقة وارتفاع معدلات استهلاكها في النقل وبالتالي زيادة معدلات انبعاث غازات الدفيئة من المركبات، الأمر الذي يؤثر على إمكانية تحقيق استدامة هذا القطاع.

11- بلغ الاستهلاك الإجمالي للوقود في مركبات النقل البري "الجازولين والديزل" في المنطقة العربية في العام 2005 باستثناء (الصومال، جيبوتي، موريتانيا، جزر القمر) حوالي 820 مليون طن بترول معادل تمثل حوالي 51% من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية بالمنطقة[3].

باء- التقدم المحرز في النقل المستدام في المنطقة العربية[4]:

12- كرّست الدول العربية جهوداً حثيثة لتحقيق استدامة قطاع النقل على الصعيدين الإقليمي والمحلي، وقد تضمن ذلك تدابير فردية وجماعية لمواكبة قطاع النقل الآخذ بالتطور. فسنّت تشريعات وعدلت أنظمة ووضعت خططا واستراتيجيات وأصلحت البنى التحتية وطورتها. وعلى الرغم من ذلك فما زال قطاع النقل العربي يعاني من مشاكل متعددة، ومازال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتحقيق استدامة القطاع، وفيما يلي أهم ملامح التقدم المحرز في المجالات الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة القطاع.

1- السياسات والتدابير اللازمة لتحسين إدارة قطاع النقل:

13- اتخذت الدول العربية حزم مختلفة من السياسات والتدابير الهادفة إلى تحسين إدارة قطاع النقل، ولا سيما من خلال ما يلي:

(أ) تطوير وسائل النقل العام لتخفيف ازدحام المرور والحد من مدة التنقل وبالتالي خفض الانبعاثات حيث تم إدخال شبكات المترو (في كل من مصر ودبي) وتطوير شبكات السكك الحديدية القائمة في مصر، والتخطيط لإدخال القطارات في سوريا والأردن إلا أن إدخال مزيد من التدابير لدعم النقل العام مازال في مقدمة احتياجات دول المنطقة.

(ب) تحسين التخطيط المدني وإدارة المرور الذي اعتمدته العديد من الدول العربية لتطوير البنى التحتية لمدنها وشبكات طرقها خلال السنوات الماضية (السعودية ومصر وقطر وسوريا) كما تم تطوير التشريعات والقوانين الحاكمة لإدارة المرور.

(ج) برامج اختبار الانبعاثات من المركبات، والتي تم تطبيقها في كل من (مصر، السعودية، سوريا، الأردن، لبنان والكويت) وقدرت الدراسات أن متوسط خفض استهلاك الوقود من المركبات سيبلغ نحو 15 في المائة.

(د) استبدال السيارات القديمة، بأخرى جديدة للحد من تلوث الهواء وضمان سلامة المرور، حيث اعتمدت كل من السلطات الأردنية والمصرية خططاً وطنية لاستبدال اسطول سيارات الأجرة القديمة العاملة في المدن الكبرى بسيارات جديدة وذلك مع توفير الإعفاءات الجمركية والضريبية لأصحاب سيارات الأجرة

3

4

والحافلات لشراء سيارات جديدة. وتخطط مصر لاستكمال استبدال سيارات الأجرة القديمة العاملة في القاهرة بحلول عام 2012.

2- اعتماد التكنولوجيا المتقدمة في مجال النقل:

14- اتجهت دول المنطقة إلى البدء في إدخال هذه التكنولوجيات إلى أساطيل النقل، وتركزت أساساً في استخدام أنواع الوقود الأنظف خاصة الغاز الطبيعي الذي حققت بعض دول المنطقة ومنها "مصر" تقدماً ملحوظاً في إدخاله إلى سيارات الأجرة بينما بدأت سوريا، والإمارات في هذا التوجه. وبالنسبة إلى السيارات الكهربائية لا تزال محدودة في المنطقة العربية مع أن دولاً مثل قطر ومصر تجري دراسات جدوى وتنفذ مشاريع تجريبية على الحافلات العاملة بالطاقة الهجين والسيارات الكهربائية.

3- تحسين مواصفات الوقود:

15- وجهت الدول العربية جهوداً كبيرة ومتفاوتة في هذا المجال، ففي حين بذل بعضها جهوداً كبيرة لتحسين نوعية الوقود، يتجه بعضها الآخر نحو الوقود الأحفوري الأنظف، حيث اتخذت تدابير ملموسة للحد من الكبريت في الوقود بشكل رئيسي في البحرين والأردن والكويت ولبنان وفلسطين وقطر. كما تتصل الجهود الرئيسية المبذولة في المنطقة بإزالة الرصاص من البنزين وبخفض الرصاص من المازوت. ومن المشجع أن نلاحظ أنه في حين كان نحو 20 في المائة من البنزين المستهلك في البلدان العربية يحتوي على الرصاص في عام 2005، باتت جميع كميات البنزين تقريباً المستهلكة حالياً في المنطقة خالية من الرصاص.

4- تعزيز شبكات الطرق والنقل في المناطق الريفية:

16- وضعت الدول العربية مخططات لتعزيز شبكات النقل إلى جميع المناطق بما فيها المناطق الريفية والنائية وإلى بناء الجسور والطرق الدولية والطرق السريعة لتعزيز إمكانات التجارة والتعاون الإقليمي بين دول المنطقة (اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي) ومنها ما يلي:

أ. **على الصعيد الوطني:** خصصت الدول العربية ميزانيات لتمويل مشروعات إجراء إصلاح لشبكات الطرق القائمة وتوسيع وصيانة الشبكات المؤدية إلى المناطق الريفية والنائية وصيانة الطرق على الصعيد الوطني مع بناء جسور وأنفاق جديدة. وقد نُفذت مجموعة من هذه المشاريع في كل من الأردن وقطر ومصر.

ب. **على الصعيد الإقليمي:** تخطط الدول العربية لعدد من الجسور وخطوط السكك الحديدية التي تربط بينها دعماً للتعاون الإقليمي ومنها: (1) بناء جسر بين قطر والبحرين (من أطول الجسور المعلقة في العالم، بطول 40 كيلومتراً فوق البحر)؛ (2) مد شبكة للسكك الحديدية تربط دول مجلس التعاون الخليجي؛ (3) مشروع مد خط سكة حديد بين السودان ومصر كما وضعت الأردن مخططاً لشبكة السكك الحديد التي تربط بين المراكز المدنية في الأردن والدول المجاورة؛ (4) الطريق الدولي "سلوى" الذي يربط بين قطر والمملكة العربية السعودية.

5- تعزيز النقل الآمن:

17- أجريت دراسة استقصائية في بلدان الإسكوا لتقييم الوضع الوطني والإقليمي لسلامة الطرق من حيث إدارتها وتنظيم المعلومات والاستراتيجيات أشارت إلى أن هناك في العديد من البلدان العربية كيان أو أكثر يُعنى بالسلامة المرورية وأن لدى معظمها خطط استراتيجية وطنية للحد من حوادث المرور. كما أن العديد منها

يفرض ضرائب على السيارات تبعاً لحجمها ووزنها ومحركها وكفاءة استهلاكها للوقود.

18- وعلى المستوى الإقليمي أيضاً، تم تأسيس المنظمة العربية لسلامة المرور لتعزيز التعاون والتكامل بين الدول العربية في هذا المجال. أما الإسكوا من جانبها فتواصل حالياً تنفيذ مشروع الأهداف الوطنية والإقليمية للحد من عدد الوفيات بسبب المرور على الطرقات الذي شرعت فيه عام 2008، ومن المتوقع أن يُنجز بحلول نهاية عام 2009.

6- تطوير الأنظمة والأطر المؤسسية:

19- سلمت الدول العربية بأهمية أنظمة ومعايير ضبط الانبعاثات ذات الصلة بالنقل المستدام وحقق العديد منها تقدماً ملحوظا في إصدار معايير، أنظمة الممارسات المتعلقة بالنقل والتي تتضمن مواد تحظر استخدام آلات أو محركات أو مركبات تولد انبعاثات تتجاوز الحدود المسموح بها.

20- أما على الصعيد الإقليمي، اعتمدت الدول العربية إعلان الكويت الصادر عن مؤتمر القمة الاقتصادية العربية في 20 كانون الثاني/ يناير 2009، الذي شدد على الربط بين شبكات النقل البري والبحري والجوي بين الدول العربية باعتبارها الشرايين الرئيسية للتجارة والسياحة والاستثمار وحركة العمالة داخل المنطقة العربية، كما تضمن الإعلان الوزاري العربي بشأن تغير المناخ في 6 أيلول/ سبتمبر 2007 نصوصاً بشأن استخدام مصادر الطاقة النظيفة، بما في ذلك في قطاع النقل.

جيم: التحديات ومجالات العمل ذات الأولوية:

21- مع أن الدول العربية تبذل وتحرز تقدماً في سبيل تعزيز دور قطاع النقل في تحقيق التنمية المستدامة فهي مازالت تواجه تحديات جمة في الوصول إلى الأهداف المخطط لها. وفيما يلي أهم التحديات ومجالات العمل ذات الأولوية في التغلب عليها:

(أ) التحديات:

(أ) ضعف/ غياب السياسات والخطط المتكاملة لتحقيق استدامة القطاع مع عدم كفاية الأطر المؤسسية والتنظيمية القائمة؛
(ب) آليات التنفيذ غير الملائمة مع محدودية/ غياب التمويل أو التسليف؛
(ج) غياب الخبرة التقنية ومحدودية برامج التوعية وبناء القدرات؛
(د) .غياب البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط لبرامج القطاع.

(ب) مجالات العمل ذات الأولوية:

22- في سبيل تطوير دور قطاع النقل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ينبغي للدول العربية أن تعمل على المستويين الوطني والإقليمي على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات للنقل المستدام، تراعي ظروف كل دولة وتأخذ في الاعتبار مجالات العمل الآتية:

(1) على الصعيد الوطني:

أ. استعراض وتقييم استراتيجيات النقل الوطنية الحالية وتحديثها بالاعتبارات اللازمة لتعزيز النقل المستدام مع إنفاذ القوانين والتشريعات ذات العلاقة لجميع وسائط النقل وخاصة النقل البري؛
ب. العمل على التنفيذ الناجح لاستراتيجيات النقل المستدام ذات الصلة مع الأخذ في الاعتبار وجهات نظر جميع الأطراف المعنية؛
ج. إعطاء الأولوية لتعزيز وتطوير النقل الجماعي، خاصة السكك الحديدية، والمترو، وزيادة حمولة مركبات النقل العام داخل المدن ؛
د. تحسين دورية وكفاءة صيانة المركبات مع تطبيق برامج معاينة واختبار الانبعاثات؛
ه. تحسين حركة المرور وجعلها أكثر أماناً، وتعزيز التنقل الآمن
و. تحسين مواصفات البنزين والمازوت؛ مع زيادة استخدام أنواع الوقود الأنظف (وخصوصاً الغاز الطبيعي)؛
ز. تحسين التخطيط المدني واستخدام الأراضي بما يؤدي إلى اختصار مسافات التنقل؛ وتحسين البنية التحتية لتكون مراعية للبيئة.

(2) على الصعيد الإقليمي:

أ. استعراض السياسات والتشريعات القائمة في الدول العربية ووضع إطار تشريعي إقليمي يستند إليها وإلى متطلبات النقل المستدام، وذلك من خلال المجالس الوزارية القائمة مع تبادل الخبرات بين الدول العربية لدعم الاستراتيجيات الموصي بها لتحقيق النقل المستدام ؛
ب. تيسير الجهود الرامية إلى تعبئة الأموال المحلية والإقليمية والدولية لتمويل المشاريع ذات الأولوية العالية في مجال النقل المستدام في البلدان العربية؛
ج. تحديد المجالات التي يكون فيها بناء القدرات مطلوباً لتحقيق النقل المستدام مع التنسيق الإقليمي في تنفيذها لتعظيم العائد، وطلب الدعم من المؤسسات الإقليمية أو الدولية؛
د. تنظيم حملات توعية وطنية وإقليمية بالسلامة البيئية وسلامة المرور تطال الجمهور وصانعي القرار.

ثالثاً- الكيميائيات:

ألف - إدارة الكيميائيات في المنطقة العربية:

23- ساهمت الدول العربية بفاعلية في عملية تطوير النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات، والتي بدأت في العام 2003، وذلك من خلال اللجنة التحضيرية (PrepComs.)، وعلى عدة مراحل وقطاعات متضمنة ممثلين من الحكومات والمنظمات غير الحكومية (NGOs) والمنظمات الحكومية الإقليمية الدولية (IGOs) ومجموعة من أصحاب المصالح.

24- ، وخلال المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الأولى التي عقدت في دبي في فبراير/ شباط 2006 ساهمت الدول العربية في إصدار عدة وثائق هي: إعلان دبي للإدارة الدولية للكيميائيات، الإستراتيجية الجامعة للسياسات (OPS) وخطة العمل العالمية (GPA)

25- وقد كان للدول العربية دور مميز في عملية التحضير لصياغة الهيكل العام للنهج الاستراتيجي حيث أكدت على ضرورة التركيز على كافة نقاطه، كما كان لها دوراً إيجابياً في إدراج بناء القدرات والاتجار الدولي غير المشروع ضمن الأهداف

الواردة في الإستراتيجية الجامعة للسياسات. هذا وقد صدر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة في دورته 17 (ديسمبر/ كانون الأول 2005) إعلاناً وزارياً أكد التزام الدول العربية بتنفيذ الإستراتيجية الجامعة للسياسات وخطة العمل العالمية.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات

26- تدعم الدول العربية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات (SAICM) كآلية لتيسير جهودها وتنسيق السياسات العامة نحو تحقيق هدف خطة جوهانسبرغ، الرامي للتوصل بحلول عام 2020 إلى طرق تقلل إلى أدنى حد من التأثيرات السلبية الخطيرة الناتجة عن إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها على البيئة والصحة البشرية. واعتمدت وفود الدول العربية التي اجتمعت في جنيف في أيار/مايو 2009 الإعلان السياسي العربي رفيع المستوى بشأن المؤتمر الدولي الثاني المعني بإدارة المواد الكيميائية والذي يعتبر تأكيدا على موقف الدول العربية تجاه تنفيذ النهج الاستراتيجي.

27- أحرزت الدول العربية تقدّماً في تنفيذ النهج الاستراتيجي في ما يلي:

أ. إطلاق مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية في عام 2002 واعتمادها من القمة العربية عام 2004.

ب. إدراج النهج الاستراتيجي ضمن جدول أعمال الفريق العربي المعني بمتابعة الاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة وتم من خلاله:
- إنشاء وحدة التنسيق العربية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات.
- إصدار خطة العمل العربية لتنفيذ النهج الاستراتيجي.
- إصدار الخطوط الإرشادية لتنفيذ النهج الاستراتيجي.
- إصدار المعايير اللازمة لتحديد الأولويات على المستوى العربي.

ج. تسمية جهات الاتصال الوطنية في العديد من الدول العربية، وإنشاء لجان على المستوى الوطني تضم كافة أصحاب المصلحة.

د. تنفيذ العديد من الأنشطة للترويج لإنشاء المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في الدول العربية، حيث تم إنشاء وتفعيل عدداً منها والعمل جار حاليا على إنشاء شبكة إقليمية بينها لتبادل الخبرة والمعارف.

ه. إعداد مسودة إستراتيجية عربية وإطاراً عشرياً للاستهلاك والإنتاج المستدام في الدول العربية حاليا على درسها تمهيداً لاعتمادها.

و. وضع وتنفيذ البرنامج الإقليمي لبناء القدرات العربية في مجالات التجارة والبيئة، وإنشاء عدداً من اللجان الإقليمية للتجارة والبيئة من خلاله. كما تم إعداد قائمة عربية استرشادية للسلع البيئية اعتمدها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

ز. إعداد دراسة عن مدى كفاءة التشريعات البيئية في الدول العربية للوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقيات البيئية، وإعداد دليل استرشادي عربي لتطوير وتحديث التشريعات.

ح. عقد العديد من الدورات التدريبية في الموضوعات ذات الصلة بالنهج الاستراتيجي.

ط. استمرار البرنامج الإقليمي لبناء القدرات العربية في مجال الإدارة الآمنة للنفايات الخطرة.

ي. أعد المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية التابع لاتفاقية بازل مسودة لإستراتيجية عربية للحد من الاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة وجاري حالياً دراستها.

جيم - التحديات ومجالات العمل ذات الأولوية:

1- التحديات:

28- يواجه تطبيق النهج الإستراتيجي لإدارة الكيميائيات عدداً من التحديات منها:

أ. عدم وجود آلية مالية دولية مستدامة لتنفيذ النهج الاستراتيجي وعدم كفاية الموارد الوطنية المتوافرة (موارد مالية، فنية، مختبرات معتمدة، الخ.) لمعالجة قضايا السلامة الكيميائية.

ب. عدم كفاية التشريعات وضعف إنفاذ القائم منها مع وجود تباين في تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية وتداعيات ذلك على التنفيذ الوطني والإقليمي لبعض هذه الاتفاقيات.

ج. عدم وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها في نقل التكنولوجيا وتوفير البدائل الآمنة وبناء القدرات مما أدى إلى صعوبة الوصول إلى البدائل الآمنة وإلى التكنولوجيات الأكثر سلامة.

د. عدم استكمال إنشاء اللجان الوطنية وعدم تطور التنسيق والتوافق بين المؤسسات الوطنية المعنية بالنهج الإستراتيجي والعمليات الحالية مما أدى إلى افتقار عدد من البلدان العربية إلى قدرات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على المستوى الوطني والإقليمي العربي.؛

ه. صعوبات في التنفيذ بسبب تعدد الأطراف ذات العلاقة وتعدد جوانب النهج الاستراتيجي، "البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والعمالية".

و. الصعوبة في الحصول على المعلومات بشأن الكثير من المواد الكيميائية المستخدمة حالياً مع عدم وجود قواعد بيانات للمواد الكيميائية محدثة ومكتملة.

ز. عدم كفاية الآليات المستخدمة لعلاج التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للمواد الكيميائية على صحة الإنسان والمجتمع والبيئة مع عدم توافر المعايير والطرق والمعلومات العلمية الموضوعية لتقييم آثار المواد الكيميائية وأخطارها على المستوى الإقليمي العربي.

2- مجالات العمل ذات الأولوية:

29- على المستوى الوطني والعربي، يجب العمل على ما يلي:

أ. تطبيق مبدأ حساب المخاطر وتحليلها وتقييمها مع وضع معايير لحساب اقتصاديات التدهور البيئي الناتج عن الاستخدام غير الآمن للكيميائيات.

ب. إيجاد الآليات المناسبة لعلاج التدهور البيئي الناتج عن الاستخدام غير الآمن للمواد الكيميائية بما في ذلك تقييم وتحديث المختبرات والمعامل المتخصصة والعمل على اعتمادها وتفعيل التشريعات والقوانين وتحديثها بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ج. تعزيز مبدأ الشراكة وضمان مشاركة أوسع وأكبر لأصحاب المصلحة في تنفيذ النهج الاستراتيجي مع توفير فرص التدريب المكثف على النظام العالمي الموحد لتصنيف ووسم المواد الكيميائية (GHS).

د. إعداد إستراتيجية للإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة .

ه. تبادل الخبرات بشأن نقل التكنولوجيا الحديثة وتوفير البدائل الآمنة.

و. توفير قواعد البيانات والمعلومات بشأن المواد الكيميائية المستخدمة حالياً وسهولة النفاذ إليها لتغطي دورة حياة المادة.

30- أمّا على المستوى الدولي، فيجب السعي لدى الدول المتقدمة والمجتمع الدولي لتوفير الآليات والأطر الدولية التي تعزز إمكانات الدول النامية في تنفيذ النهج الإستراتيجي ومنها:

أ. تضمين كل ما يتعلق بإدارة الكيميائيات وما يتم من خلال تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة ضمن النهج الاستراتيجي، مع الحفاظ على النسق والآليات المتبعة في إدارة هذه المواضيع كما هي ودون التدخل فيها.
ب. اعتماد آلية مالية دولية مستدامة واضحة وتمتاز بالحركية والانسجام مع واقع الثغرات الواضحة في إمكانيات تطبيق النهج الاستراتيجي في الدول النامية، وتعمل على توفير فرص متقاربة لدى الدول المختلفة في تطبيق النهج الاستراتيجي مع تشجيع الدول كافة وخصوصا الدول المتقدمة على تقديم الدعم المالي لتنفيذ النهج.
ج. إلزام كافة الدول، المتقدمة منها خاصة، بتسهيل تدفق المعلومات وتقديم الخبرات اللازمة لتحسين إدارة الكيميائيات، مع توفير شروط ميسرة لنقل التكنولوجيا الحديثة.
د. تركيز الجهود المبذولة في المرحلة القادمة على أكثر المواضيع الطارئة.
ه. وضع برامج محلية وإقليمية ودولية لورش عمل موسعة، الغرض منها توعية الجهات أصحاب الشراكة (قطاع حكومي، قطاع خاص، مجتمع مدني، منظمات غير حكومية) حول أهمية تطوير برامج إدارة المواد الكيميائية والمردود النفعي لهذه الإدارة، وبرامج مماثلة للتوعية المجتمعية حول خطورة الكيميائيات مع تسليط الضوء على كل التطورات والمؤتمرات والاجتماعات الخاصة بالنهج الإستراتيجي، من خلال الإعلام والإنترنت.
و. تطوير خطة العمل العالمية لتكون أكثر مرونة ومتوافقة مع الاحتياجات والاهتمامات للدول النامية وإمكانياتها وظروفها.
ز. تعزيز التعاون في مجال البحوث ونقل التكنولوجيا مع تقديم الدعم إلى الدول النامية لتطوير وإنشاء مراكز بحثية متخصصة بصورة محلية وإقليمية وتوفير التمويل لها.
ح. توفير وتحسين الآليات المستخدمة لعلاج التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للمواد الكيميائية على صحة الإنسان والمجتمع والبيئة بما في ذلك المسؤولية والتعويض ورد الحقوق إلى أصحابها.

رابعاً- إدارة المخلفات/ النفايات في المنطقة العربية

31- تتعدد القضايا المتعلقة بالإدارة السليمة للنفايات في المنطقة العربية، وتتباين بين دولها، حيث تشكل في حد ذاتها تحديا كبيرا لا من حيث ضخامة المشكلة وآثارها الاقتصادية والبيئية فحسب، بل أيضا بسبب النقص في البيانات والإحصاءات العلمية الحديثة التي تمكن من إتمام تقييم موضوعي لواقع المشكلة ، واقتراح الحلول لكيفية التعاطي معها.

32- تنتج المخلفات الصلبة والخطرة عن قطاعات اقتصادية وخدمية متعددة في الدول العربية، حيث تتمثل المخلفات الصلبة في كل من المخلفات الزراعية والصناعية والمخلفات الصلبة البلدية. وتتضمن المخلفات الخطرة النفايات الطبية والمخلفات الإلكترونية.

ألف - الوضع الراهن لإدارة النفايات

33- إن الإدارة السليمة للنفايات تتخطى مجرد التخلص المأمون من النفايات المتولدة أو استرجاعها وتسعى إلى معالجة هذه المشكلة من جذورها من خلال العمل على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن تحملها. وتتفاوت كيفية إدارة النفايات بتباين أنواعها. فمعالجة النفايات الصلبة تختلف إلى حد كبير عن معالجة المخلفات الخطرة إلا أن النفايات وإن اختلفت بأنواعها، فهي تتشابه في ما

بينها من ناحية تعاطي القطاع الرسمي في كيفية إدارتها ومن ناحية الحاجة إلى الاستفادة من تقنيات متقدمة في معالجتها أو توعية الجمهور والمؤسسات والشركات المعنية في عواقبها البيئية والصحية والاقتصادية.

34- **ففي مجال المخلفات البلدية الصلبة** التي تنتج بشكل رئيسي من المنازل والمؤسسات التجارية والتعليمية والصحية، فقد تولّد في المنطقة العربية منها نحو 83 مليون طن في عام 2007، معظمها من المواد العضوية (بين 35 و 63 في المائة). وتفتقر الجهود المحدودة المبذولة على المستوى الوطني إلى تقييم موضوعي لوضع المخلفات البلدية الأمر الذي يمنع بدوره إتمام دراسات علمية لتقنين أوضاعها خاصة في ضوء الافتقار إلى الإحصاءات والبيانات الحديثة والمنتظمة بشأنها.

35- **أما بالنسبة إلى المخلفات الزراعية** التي أنتجَ العالم العربي نحو 500 مليون طن منها في عام 2004، معظمها (81 في المائة) من مخلفات الإنتاج الحيواني، فإن إعادة تدويرها تتم بشكل محدود سواء عن طريق تغذية الحيوانات بشكل علف أو في تجفيفها لاستخدامها كوقود تقليدي أو كأسمدة عضوية أو إنتاج الكحوليات أو تصنيع أنواع من الخشب المضغوط أو الورق.

36- **ففي مجال النفايات الخطرة** مثلا، تتفاوت إدارة هذه النفايات بين الدول العربية التي تولد ما لا يقل عن 300 ألف طن من هذه المخلفات في السنة. ومع ذلك فإن عددا قليلا من الدول العربية طورت استراتيجيات للإدارة السليمة للمخلفات الخطرة وأنظمة لمتابعة تنفيذ تلك الاستراتيجيات.

37- **وفي ما يتعلق بالنفايات الطبية الخطرة** التي تحوي أمراضا مُعدية أو مواد كيميائية أو إشعاعية، فرغم تطبيق التشريعات الوطنية والالتزام بالمعايير والاتفاقيات الدولية، لم ترقَ الجهود المبذولة إلى مستوى العمل الشامل والمتكامل الذي ينبغي القيام به على المستوى الوطني. فهذا التطبيق ينقصه توفير الموارد المالية والفنية اللازمة والمعلومات الضرورية. فإدارة 330 ألف طن سنويا في العالم العربي من هذه النفايات لا يتم بمجرد حرقها في 445 محطة غير مستوفية للشروط البيئية، بل ينبغي أن يتم ضمن إطار إستراتيجية أشمل للإدارة المتكاملة للنفايات.

38- **أما بالنسبة إلى النفايات الإلكترونية** التي تشمل جميع المعدات والأدوات الكهربائية والمنزلية التي أصبحت خارج الخدمة، والتي يشكل الحديد والصلب نحو 50 في المائة منها، فلا تزال التوعية بأخطارها ضعيفة للغاية في العالم العربي لا فقط بين الجمهور بل في الأوساط الحكومية أيضاً. لذا فإن الأولوية في تطوير إدارتها هي في التوعية وجمع البيانات المتعلقة مع تنفيذ مشاريع ريادية ووضع إطار تنظيمي وقانوني ينظم كيفية التعامل معها.

39- **أما بالنسبة إلى المخلفات الصناعية** فإن التقدم الصناعي والتكنولوجيا أدى إلى ازدياد حجم المخلفات الصناعية سواء كانت سائلة أو صلبة أو غازية وأصبحت تؤدي إلى مخاطر صحية وبيئية. وفي عام 2008 بلغ حجم هذه المخلفات في المنطقة نحو 89.6 مليون طن سنوياً بما يعادل حوالي 240,000 طن من المخلفات الصلبة يومياً، ويعالج أقل من 20% بالطرق التقليدية أو الحديثة، فيما يعاد تدوير ما لا يزيد على 5% منها.

40- تقدر الإحصائيات حجم الثروة المهدرة في الدول العربية من جراء عدم الاهتمام بالاستثمار في مجال المخلفات سنويا بنحو خمسة مليارات دولار، ويضاف إليها تكلفة مقاومة الآفات والأمراض والحشرات التي تنتج من تراكم المخلفات في

الشوارع والحقول والمصانع ومياه الصرف. وتنفق الدول العربية نحو5.2 مليار دولار سنويا لمقاومة الأضرار الناتجة عن عدم تدوير ومعالجة مصادر المخلفات المختلفة.

41- تشير الإحصائيات إلى أن إجمالي ما يتم جمعه من المخلفات لا يتعدى 50% من حجمها، وأن تكلفة جمع ودفن هذه المخلفات تتجاوز 850 مليون دولار. كما تعد الاستثمارات العربية في مجال تدوير المخلفات بصفة عامة والصلبة بصفة خاصة متواضعة ومحدودة ولا تتجاوز 200 مليون دولار، وأن معظم هذه المشروعات لا تتجاوز كونها محاولات فردية وبإمكانات ضعيفة، بينما يجب إنشاء صناعات متكاملة وقوية قادرة على إعادة تدوير المخلفات والاستفادة مما تنتجه من ورق وزجاج وأسمدة وبلاستيك ومواد أخرى.

باء- التقدم المحرز في إدارة النفايات

42- بذلت الدول العربية بعض الجهود للتعامل مع مشكلة الإدارة السليمة للنفايات إلا أنها ما زالت غير كافية ولا تتناسب مع ما يتطلبه العمل في هذا المجال وقد تضمن التقدم المحرز إصدار عدداً من القوانين والأنظمة الهادفة إلى تنظيم العمل في إدارة المخلفات مع بذل جهود حثيثة لتوفير التمويل والتدريب اللازمين لبرامجها. وفي هذا الإطار وقعت معظم البلدان العربية على اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود في محاولة للاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال وتكييف تطبيقها ليتلاءم مع خصائص كل بلد. وتبنت جامعة الدول العربية مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية التي تركز على الإدارة السليمة للنفايات باعتبارها أحد عوامل تحقيق التنمية المستدامة. كما اعتمد المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي العربي في عام 2001 النظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية. ومع أن عدداً قليلا من الدول العربية أصدر قوانين خاصة بالمخلفات إلا أن لدى معظمها قوانين متعلقة بالبيئة تتضمن مواد خاصة بالمخلفات.

43- في إطار التعاون العربي المشترك وجهت جامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمات العربية ومنظمة الأمم المتحدة العاملة في المجال جهوداً لدعم أنشطة الدول العربية في المجال منها:

أ. الترويج لإنشاء المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في الدول العربية، وقد تم حتى الآن إنشاء مراكز وطنية في كل من (المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوريا، الأردن، الإمارات).

ب. عقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل والتي تناولت الواقع والحلول المطروحة لقضايا هامة منها "إدارة النفايات الصلبة القابلة للتدوير وإعادة الاستخدام"، "الإدارة البيئية للنفايات في المدن العربية"، "الاتجاهات الحديثة في إدارة المخلفات الملوثة للبيئة"، "المردود الاقتصادي والبيئي لإعادة تدوير المخلفات الصناعية"، "معالجة مياه الصرف الصحي"، "لتدوير المخلفات البلاستيكية"، "الإدارة الآمنة بيئياً للنفايات الالكترونية والكهربائية "، " الحد من الآثار السلبية للمخلفات الصناعية: أسبابها-آثارها-معالجتها وتدويرها – التخلص الآمن منها".

جيم - الفرص والتحديات ومجالات العمل ذات الأولوية:

1- التحديات:

44- على الرغم من أن عدد من بلدان المنطقة قد أعدت الاستراتيجيات والسياسات والخطط ونفذت العديد من البرامج والمشاريع المتعلقة بإدارة المخلفات على اختلاف أنواعها، فما زال تحقيق الإدارة المستدامة للنفايات تواجه العديد من التحديات والعوائق التي أدت إلى تباطؤ التنفيذ. وفي ما يلي أبرز هذه التحديات:

أ. عدم وجود بيانات معلوماتية أو إحصائية دقيقة أو عمليات جرد موثقة عن كميات المخلفات من مصادرها المختلفة التي تنتج في القطاعات المختلفة بالدول العربية.

ب. عدم كفاية التشريعات وضعف الإنفاذ، فقد وضعت بعض الدول اطر عمل تنظيمية ولكن ينقصها القدرة الإدارية على التنفيذ والالتزام الفعال، وعلى سبيل المثال لا تزال الدول العربية تفتقر إلى وجود قانون ينظم إجراءات التعامل مع النفايات الإلكترونية.

ج. نقص البنية الأساسية الكافية لإدارة المخلفات بما في ذلك المخلفات الخطرة، بالإضافة إلى افتقار عدد من البلدان العربية إلى قدرات الإدارة السليمة للمخلفات بكافة أنواعها.

د. غياب الخطط الوطنية الشاملة للنفايات الصناعية، عدم استكمال إنشاء اللجان الوطنية في العديد من الدول العربية، وبالنسبة للدول التي شكلت هذه اللجان توجد صعوبة لدى معظمها في مشاركة كافة القطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة.

ه. ما زال الوعي ضعيفا في البلدان العربية بأهمية ودور الإدارة المتكاملة للنفايات بأنواعها، ويشارك في هذا الضعف تراخي المؤسسات الحكومية وابتعاد مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال والمستثمرين عن الاستثمار في المجال.

و. يعاني القطاع الصناعي- وخاصة المؤسسات الصغيرة- في معظم أقطار المنطقة من عدم امتلاك نظم إدارة حديثة وجيدة، مما يجعل إقامة إدارة متكاملة للنفايات مكلفا جدا.

ز. قلة وعدم كفاءة القدرات البشرية المتخصصة إلى جانب هشاشة البنى التحتية الضرورية.

ح. عدم وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها في توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وتوفير البدائل الآمنة وبناء القدرات إلى الدول النامية، وبما يساعد على التقليل من النفايات

ط. صعوبة التوافق في تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالنفايات الخطرة وفي الإجراءات القائمة على المستوى الوطني وشبه الإقليمي العربي، ووجود تباين في تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية وتداعيات ذلك على التنفيذ الوطني والاقليمي العربي.

2- مجالات العمل ذات الأولوية:

45- على المستوى الوطني يمكن تلخيص أهم المجالات ذات الأولوية للعمل خلال المرحلة القادمة فيما يلي:

أ. وضع إستراتيجية متكاملة لإدارة النفايات بأنواعها المختلفة على المستوى الوطني في كل من الدول العربية تستند إلى تطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للنفايات التي تشمل: حصرها وتصنيفها وتحديد مصادرها وخطورتها ووضع آلية استخداماتها، مع بحث البدائل المناسبة والآمنة لمعالجتها.

ب. تبنى منهجية الإنتاج الأنظف وإتباع أفضل الممارسات البيئية للحد من تولد المخلفات وإنتاج سلع متوافقة بيئيا ومراعاة سلامة القوى العاملة، مع الحد أو تقليل تولد المخلفات مع تعظيم الاستفادة القصوى منها.

ج. إنشاء أنظمة للرصد والتدقيق والمتابعة بغية توفير سلسلة زمنية من البيانات اللازمة للتعرف بدقة على مستوى كفاءة وفعالية أي نشاط أو تخطيط مع الاستفادة من البيانات التي يتم جمعها بغية تعديل الإستراتيجيات تحقيقاً للأهداف المتوخاة.

46- <u>أما على المستوى الإقليمي والدولي فعلى الدول العربية السعي إلى</u>:

أ. إنشاء نظام عربي للبيانات والمعلومات يسهل التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والتخطيط والتقييم وتحديد المشاكل والاحتياجات.

ب. وجوب اعتماد آلية مالية دولية واضحة تعمل على توفير فرص متقاربة لدى الدول المختلفة في تنفيذ الأهداف والأنشطة الواردة في الأجندة 21.

ج. إعداد خطة عمل عربية تكون مرنة وقابلة للتحديث والتطوير ومتوافقة مع الاحتياجات الحقيقية للدول المختلفة والإمكانيات المتوفرة لتلك الدول والظروف الداخلية لها.

د. تفعيل تحديث التشريعات الموجودة بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، مع إيجاد آليات إنفاذ فعالة لها على جميع المستويات مع توفير القدرات البشرية القادرة على إنفاذ هذه التشريعات، وفرض غرامات مالية على المخالفين.

ه. إعداد وتنفيذ حملات توعية شاملة في مختلف وسائل الإعلام لتوضيح فوائد الإدارة المتكاملة للنفايات، وتشجيع المنشآت الوطنية للحصول على شهادة الأيزو 14000 الخاصة بالإدارة البيئية.

و. وضع برامج محلية وإقليمية ودولية لورش عمل موسعة، الغرض منها رفع مستوى الإدراك لدى الجهات أصحاب الشراكة (قطاع حكومي، قطاع خاص، مجتمع مدني، منظمات غير حكومية) حول أهمية تطوير برامج إدارة المخلفات الصناعية والمردود النفعي لها، والعمل على تنفيذها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المختلفة للتوعية بالمنافع الاقتصادية والصحية والبيئية للإدارة السليمة للنفايات.

ز. دعم وبناء القدرات المؤسسية اللازمة وتنمية الموارد البشرية في مجال إدارة المخلفات، وتعزيز القدرات في مجال تقييم التكنولوجيات واختيارها، ودعم البحوث والدراسات المتعلقة بإدارة المخلفات الصناعية بأنواعها المختلفة.

ح. ضرورة توفير البدائل الآمنة وسهولة الوصول إليها وإلى التكنولوجيات الأكثر سلامة(تكنولوجيا الإنتاج الأنظف) وتوفير مرافق ملائمة لمعالجة والتخلص الآمن من المواد والنفايات الخطرة.

ط. إعداد تحليل مالي لاقتصاديات إدارة المخلفات الصلبة في جميع مراحل منظومة إدارة المخلفات الصلبة من حيث عمليات الفرز من المنبع والجمع والنقل والتخلص.

ي. تعزيز دور القطاع الخاص في مجال الإدارة المتكاملة للمخلفات الصناعية من خلال إشراكه في رسم السياسات العامة وتشجيعه على الاستثمار في المجال ودعم وتشجيع التصنيع المحلى لمعدات ومستلزمات الإدارة المتكاملة للنفايات الصناعية بمختلف أنواعها.

ك. تعزيز التعاون الدولي ومتابعة تنفيذ وتشجيع الالتزام بالاتفاقيات الإقليمية والدولية المنظمة لحركة النفايات الخطرة عبر الحدود الدولية والمشاركة في أنشطة هذه الاتفاقيات.

خامساً: التقدم المحرز في مجال التعدين

ألف - الوضع الحالي في المنطقة العربية

47- تتوفر في البلدان العربية خامات معدنية متعددة مثل خام الفوسفات ، الحديد، الذهب والصخور الصناعية وغيرها. وقد تم تطوير أنشطة الاستكشاف والاستخراج والتصنيع بالعديد من الدول العربية إلا أن ذلك ما زال قاصراً بالمقارنة للثروات المتوفرة وإمكانات الاستفادة منها. وعلى الرغم من ذلك فإن استغلال هذه الموارد يمثل قطاعاً هاماً في اقتصاديات بلدان المنطقة يمكن أن يحقق العديد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية الواعدة.

باء - التقدم المحرز

48- كرست الدول العربية جهوداً متعددة لتطوير إمكاناتها في مجال استثمار الثروات المعدنية على المستوى الوطني وقد تضمن ذلك:

أ. إنشاء مراكز وطنية للاستشعار عن بعد، والبدء في تطوير قواعد بيانات جغرافية والتي تعد خطوة هامة لتمكين الدول من إجراء الدراسات الجيولوجية والفيزيائية والبيئية اللازمة لتحديد المجالات المحتملة للاستثمار والاحتياطات من المواد الخام المعدنية.

ب. تدريب الكوادر على استخدام نظم المعلومات الجغرافية، كما أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة نادي ومكتبة لنظم المعلومات الجغرافية بهدف تعزيز القدرات في المجال مع توفير التدريب والاستشارات حول برامج هذه النظم.

ج. بدأت غالبية الدول العربية في توفير أنظمة وقوانين مشجعة للاستثمار مما ساعد في زيادة الاستثمارات الموجهة إلى تطوير استغلال الثروات المعدنية بأراضيها، إلا أن هناك حاجة إلى مراجعة التشريعات والقوانين التي تنظم استغلال الثروة المعدنية بما يتماشى مع المتغيرات الإقليمية والعالمية.

49- في إطار برامج العمل العرب ري المشترك، وإدراكاً لأهمية تحقيق التكامل العربي في مجال التعدين فقد أنجزت الدول العربية الآتي:

أ. إنشاء وتفعيل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والتي تقوم بدور محوري في تعزيز التكامل العربي في مجال التعدين من خلال إعداد دراسات تفصيلية حول احتياجات الصناعة العربية القائمة والمخطط لها من الخامات المعدنية المتوفرة في الدول العربية ووضع إستراتيجية وآلية توفيرها للصناعة العربية لتشجيع وتحفيز القطاع المحلي والأجنبي للاستثمار في أعمال الكشف واستغلال الخامات المعدنية المتوفرة في الوطن العربي. وتعدّ المنطقة حالياً دراسة حول الاستثمار التعديني وتقييم قطاع الثروة المعدنية ومتطلبات تطويره في الدول العربية. كما قامت المنطقة العربية برقمنة خريطة جيولوجية ومعدنية للمنطقة العربية.

ب. اتجاه الحكومات العربية إلى تنمية صناعاتها التعدينية وتحقيق التكامل بينها في مجالات تنمية أعمال الاستخراج، تنمية أعمال التصنيع بالإضافة إلى تقوية الصناعات المغذية والمرتبطة بقطاع التعدين وذلك سعياً للحصول على حصة عادلة من السوق العالمية بالنسبة إلى الخامات والمنتجات النهائية.

ج. يعمل مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية حالياً على بلورة مشروع خطة عمل استراتيجية للشراكة العربية من أجل تنمية قطاع الثروة المعدنية، قابلة للتنفيذ في مجال جذب الاستثمارات العربية والأجنبية، وإنشاء كيانات اقتصادية عربية قادرة على المساهمة في مشاريع الاستثمارات التعدينية

بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي.

جيم - التحديات، مجالات العمل ذات الأولوية

1- التحديات

50- ان هناك عدداً من التحديات التي تواجه تحقيق الطفرة المرجوة في مجال التعدين منها:

أ. قصور قواعد البيانات المتوفرة حالياً والحاجة إلى تطويرها ومحدودية التعاون العربي في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بتوافر الخامات واحتياجات السوق.
ب. العوائق الجمركية والضريبية التي تحد من تنافسية الإنتاج مع قصور حوافز الاستثمار في عمليات الاستكشاف والاستخراج في المناطق الواعدة بوجود ثروات معدنية.
ج. الحاجة إلى تطوير التشريعات والقوانين القائمة والعمل على إنقاذها.

2- مجالات العمل ذات الأولوية

51- تتطلب تطوير القدرات العربية في مجال التعدين ما يلي:

أ. العمل على استكمال بلورة مشروع خطة العمل الاستراتيجية للشراكة العربية من أجل تنمية قطاع الثروة المعدنية
ب. توفير البنية التحتية ومستلزمات تشجيع الاستثمار داخل بلدان المنطقة في مجال التعدين والصناعات المرتبطة به مع دعوة المؤسسات المالية العالمية لدعم وتمويل المشاريع التعدينية في الدول العربية.
ج. التنسيق بين المؤسسات العربية القطرية في مجالات الاستشعار عن بعد والمسح الجيولوجي والاستكشاف والتحري المعدني، وإجراء البحوث وتقديم الاستشارات والدراسات ذات الاهتمام المشترك وتبادل الإمكانات البحثية والفنية في قطاع التعدين بين الدول العربية.
د. دعوة هيئات ومؤسسات المسح الجيولوجي والاستكشاف والتحري المعدني في الدول الغربية للتعاون مع نظيراتها في الدول العربية في مجال البحث والتطوير والاستفادة من المختبرات التابعة لها من أجل تطوير وتنمية الموارد البشرية العربية.
ه. النظر في إمكانية تأسيس وإنشاء جمعيات وغرف تعدينية في الدول العربية للمساهمة والتنسيق في انفتاح القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الاستكشاف والتعدين مع تشجيع الاستثمار في المناجم الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في المناطق النائية بالدول العربية.
و. التنسيق بين مراكز التدريب ومدارس التعدين بدول المنطقة بهدف تطوير المهارات والتدريب وخلق مراكز متميزة في التعدين وتوفير المعلومات العلمية والجيولوجية اللازمة لتطوير عمليات الاستخراج والتصنيع للمعادن.

سادساً- الإطار العشري للاستهلاك والإنتاج المستدام

ألف- الوضع الراهن:

52- بذلت الدول العربية جهوداً حثيثة لإدراج السياسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدام في إدارة القطاعات المختلفة، وحققت في ذلك نتائج متباينة سواء على مستوى القطاعات أو الدول. وقد تركزت الجهود على عدة قطاعات محددة هي الأكثر تأثيراً على تحقيق استدامة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام

وهي قطاعات الطاقة، الموارد المائية، التنمية الريفية والسياحة بالإضافة إلى ما يرتبط بذلك من قضايا إدارة النفايات والتعليم وأساليب العيش. وعلى الرغم من الجهود المبذولة فإن النتائج المحققة في هذه القطاعات ما زالت متفاوتة ومحدودة في مجموعها عن تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدام في دول المنطقة مما يتطلب توجيه جهوداً أكبر للبناء على ما تحقق والدفع في سبيل تحقيق أهداف الاستدامة في هذه القطاعات وغيرها، مع التركيز على الإجراءات ذات العلاقة في كل منها والتي يمكن أن تبرز نتائجها بشكل أسرع وأعمق، وعلى أن يواكب ذلك برامج وطنية وإقليمية لبناء القدرات ونقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة.

53- فيما يتعلق بقطاع الطاقة، فإنه من أكبر القطاعات الاقتصادية في المنطقة العربية ويتميز بوجود قطاع ضخم للنفط والغاز، وقطاع كبير لإنتاج الكهرباء يعتمد في أكثر من 90 في المائة على موار النفط والغاز أيضاً. ومع توفر مصادر الطاقة المتجددة فما زال اسهامها في خليط الطاقة محدودة، ويؤدي القطاع دوراً حيوياً في الوفاء باحتياجات التنمية ومساهمته الكبيرة في الاقتصاديات العربية، فإن أنماط الاستهلاك والإنتاج في القطاع ما زالت في حاجة إلى مزيد من التحسين ورفع الكفاءة. وما زال 20 في المائة من السكان لا تصلهم خدمات الطاقة الحديثة. لذا فإنه على الرغم من التحسين الذي طرأ عليها خلال العقد الماضي، ما زالت في حاجة إلى توجيه جهد أكبر لرفع كفاءة الإنتاج والاستهلاك خاصة في قطاعات الكهرباء، الصناعة، والقطاع المنزلي فضلاً عن قطاع النقل. ذلك بالإضافة إلى أهمية رفع مساهمة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ومصادر الوقود الأنظف "الغاز الطبيعي" في خليط الطاقة خاصة وإيصال خدمات الطاقة الحديثة إلى المناطق الفقيرة في الريف والحضر. هذا وقد وصل نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في العام 2006 إلى حوالي 1600كجم بترول معادل مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 1800 كجم بترول معادل.

54-فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية، فإن ندرة موارد المياه تشكل واحدة من أكبر التحديات التي تواجهها التنمية في المنطقة العربية. كما أن عشرة من البلدان الأكثر فقراً في المياه في العالم هي من الدول العربية، وهناك ثماني دول عربية يبلغ فيها نصيب الفرد السنوي من المياه أقل من 500 متر مكعب. كما أن نحو 50 مليون شخص لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب المأمونة ونحو 80 مليون شخص يفتقرون إلى الصرف الصحي المأمون. كما أن كفاءة استخدام المياه بالكاد تتجاوز 40 في المائة في معظم البلدان العربية. هذا ويؤدي النمو المضطرد للطلب على المياه نتيجة تزايد عدد السكان وتسارع التنمية إلى تفاقم مشاكل المياه خاصة مع عدم فعالية سياسات وممارسات إدارة مصادرها وغياب السلام والأمن في عديد من دول المنطقة فضلاً عن أن حوالي 80 في المائة من موارد المياه هي مياه دولية مشتركة مما يهدد باحتمال نشوب نزاعات حول موارد المياه.

ومع هذا الوضع المائي الحرج، فقد وجهت دول المنطقة وبمساعدة المنظمات العربية ومنظمات الأمم المتحدة في المنطقة جهوداً كبيرة لتشجيع الإدارة المتكاملة للموارد المائية بما في ذلك تعزيز كفاءة استخدام المياه في القطاعات المختلفة وتطوير نظم الصرف الصحي. كما أن الدول العربية تعمل على تطوير موارد المياه غير التقليدية وبخاصة تحلية مياه البحر، وإعادة استخدام المياه العادمة المكرّرة، والصرف الزراعي، وتشجيع الزراعة البعلية للحد من استخدام المياه في الزراعة. وشكل إنشاء المجلس الوزاري العربية لإدارة الموارد المائية في حزيران/يونيو 2009 مؤشراً آخر على القلق الذي يساور المنطقة العربية إزاء هذه المشكلة، والتوجه إلى دعم التعاون الإقليمي في إدارة موارد المياه.

55- وفيما يتعلق بالتنمية الريفية، تتفاوت طبيعة المناطق الريفية وحجم سكانها بشكل كبير بين الدول العربية فبينما يغلب الطابع الزراعي على معظم الدول العربية فإن الطابع البدوي "الصحراوي" يغلب عليها في دول الخليج العربية. وتتباين نسبة سكان المناطق الريفية من بلد إلى آخر حيث تراوحت في العام 2008 من 0ر4 في المائة في الكويت إلى 0ر75 في المائة في اليمن.

ورغم الأهمية الحيوية للزراعة فأن التنمية الزراعية في المنطقة العربية تواجه مجموعة من التحديات بينها الاستخدام غير الكفء للموارد الطبيعية، وبخاصة الأراضي والمياه، والاختيار غير الحكيم للمحاصيل، والتوسع العمراني العشوائي، وإزالة الغابات، والاستخدام المكثف للكيماويات الزراعية التي تؤدي إلى التلوث وتدهور الأراضي.

وغالباً ما تعاني المناطق الريفية من الفقر نتيجة لعدم توفر البنى التحتية خاصة خدمات الطاقة والمياه وشبكات الرصف وخدمات التعليم والرعاية الصحية المناسبة، والسكن اللائق مما أدى إلى القصور الشديد في الأنشطة الإنتاجية في هذه المناطق وبالتالي الانخفاض الشديد لمستوى الدخل. وتعاني المرأة الريفية بشكل خاص في زيادة الأعباء الملقاة على عاتقها مع عدم توفر الإمكانات الصحية والتعليمية لها أو فرص عمل مناسبة.

وعلى ذلك فإن تحقيق التنمية الريفية التي تكفل تطوير أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك والحد من الفقر تتطلب تحسين نوعية الحياة لسكان الريف؛ وتحقيق الأمن الغذائي والهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض عدد من يعانون من الجوع بنسبة النصف بحلول عام 2015، ذلك فضلاً عن توفير فرص متوازنة لتمكين المرأة الريفية.

56 وفيما يتعلق بقطاع السياحة، إدراكاً لأهمية قطاع السياحة في دعم الاقتصادات الوطنية وخلق فرص عمل متزايدة، وجهت الدول العربية خلال العقود الثلاث الماضية أهمية كبيرة لتطوير قطاع السياحة والذي شهد تطوراً سريعاً وأصبح يمثل أحد القطاعات الأساسية للدخل القومي خاصة في مصر، الأردن، ولبنان والإمارات العربية المتحدة. وقد اجتذب القطاع استثمارات ضخمة من القطاعين العام والخاص وتزايد عدد الفنادق والليالي السياحية بشكل كبير بالنسبة لكافة أنواع السياحة "الدينية"، البيئية، الثقافية، الإجازات، وسباحة الأعمال. وعلى الرغم من ذلك فإن عدداً محدوداً من البلدان العربية قد اعتمد معايير لضمان استدامة القطاع خاصة في ضوء ارتباط أنشطة القطاع بقضايا الاستهلاك المستدام للطاقة، المياه، النقل والمخلفات. كما أن تطوير السياحة البيئية قد حظى ببعض الاهتمام إلا أنه ما زال قاصراً عن الإمكانات المتعددة المتاحة للبلدان العربية في هذا المجال. وعلى ذلك فإن تطوير السياحة البيئية، وتحقيق استدامة العمليات السياحية خلال الإنشاء والتشغيل للمرافق السياحية، هي أمور هامة لتحقيق أنماط الاستهلاك المستدامة بالقطاع.

57- فيما يتعلق بإدارة النفايات، تتعدد القضايا المتعلقة بالإدارة السليمة للنفايات في المنطقة العربية وتتباين بين دولها، وذلك على النحو المبين بالبند رابعاً من هذا التقرير، وقد بذلت الدول العربية بعض الجهود للتعامل مع المشكلة إلا أنها ما زالت غير كافية ولا تتناسب مع ما يتطلبه العمل في المجال. وفي هذا الإطار فقد عرض البند رابعاً من هذا التقرير تفصيلاً لمجالات العمل ذات الأولوية على المستويين الوطني والإقليمي، وسوف يضمن هذا الفصل عرضاً للأنشطة التي

يتضمنها الإطار العشري للاستهلاك والإنتاج المستدام، فيما يتعلق بالإدارة السليمة للنفايات.

58- فيما يتعلق بالتعلم وأساليب العيش المستدامة، فإن معظم الدول العربية تعمل على تنفيذ برامج وطنية للقضاء على الأمية وإصلاح أنظمة التعليم الوطنية، إلا أن الأمية ما زالت مشكلة واضحة في العديد من الدول العربية وهناك نحو واحداً من كل ثلاثة من الشباب في أقل البلدان العربية نمواً يعاني من الأمية. وبما أن العالم العربي يحوي أعلى نسبة من الشباب بين المناطق النامية، فإن مخاطبة جمهور الشباب تكتسي أهمية بالغة للتأثير على أنماط الاستهلاك والإنتاج في المستقبل، وعلى الأسواق وأساليب العيش. وعلى ذلك فإن زيادة نسبة الشباب المتعلم ومعالجة أساليب العيش غير المستدامة على المستوى الوطني تتطلب وضع استراتيجيات وبرامج وطنية للتعليم ومحو الأمية مع إدراج قضايا الاستهلاك والإنتاج المستدامين وأسلوب الحياة المستدامة في مناهج التعليم الرسمية، وعلى أن تقوم المنظمات العربية الإقليمية بمساعدة الدول في إنجاز ذلك بالإضافة إلى تحديث وتفعيل الخطة الاستراتيجية التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) لتطوير التعليم في العالم العربي والتي تؤكد على الروابط المشتركة بين التعليم والتنمية المستدامة.

باء- التقدم المحرز:

59- حققت الدول العربية خلال العقدين الماضيين تقدماً ملموساً في العديد من المجالات المطلوبة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدام في القطاعات المشار إليها في هذا البند من التقرير. وقد تم تناول التقدم في مجالي الموارد المائية، الطاقة في تقارير التنفيذ الإقليمي للمنطقة العربية التي سبق تقديمها إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتيها الثانية عشر والرابعة عشرة. كما أن الفصل الرابع من هذا التقرير يتناول تفصيلاً التقدم المحرز في مجال الإدارة السليمة للنفايات واستناداً إلى ذلك وباعتبار ان الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة تركز بالنسبة لموضوع "الاستهلاك والإنتاج المستدام"، على الإطار العشري المخطط لتحقيق الإنجاز المطلوب في المجال، فسوف يركز هذا البند تحديداً على السياسات التي اعتمدتها الدول العربية في كل من المجالات المشار إليها بينما يتناول البند "جيم" الأنشطة ذات الأولوية المقترحة للتنفيذ ضمن الإطار العشري للاستهلاك والإنتاج المستدام[5].

60- فيما يتعلق بمجال الطاقة، تركز السياسات المتبعة: (أ) توفير إمدادات وخدمات الطاقة الحديثة لجميع المواطنين لا سيما في المناطق الريفية والنائية؛ (ب) الإدارة الاقتصادية لمرافق الطاقة بما في ذلك مراجعة التعرفات المطبقة حالياً في المجال؛ (ج) تشجيع الاستثمارات في مجالي التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما واستخدام تكنولوجيا أنظف من ذلك؛ (د) تعزيز مشاريع إقامة شبكات الربط الكهربائي وشبكات الغاز الطبيعي على المستويين الإقليمي والأقاليمي؛ (ه) تشجيع مشاركة القطاع الخاص على إنشاء وإدارة مرافق الطاقة؛ (و) تحسين كفاءة استخدام الطاقة في إنتاج الطاقة واستهلاكها مع التوسع في استخدام أنواع الوقود الأنظف وتكنولوجيا الطاقة المتجددة؛ (ز) تعميم النقل العام والسكك الحديدية مع دعم إنشاء شبكات طرق إقليمية ودون إقليمية لتسهيل التجارة والنقل.

61- فيما يتعلق بمجال الموارد المائية، فإن السياسات المتبعة لتحقيق أهداف الاستهلاك والإنتاج المستدامين لموارد المياه، يتضمن: (أ) اعتماد الإدارة المتكاملة للموارد

[5] توصيات المائدة المستديرة الثانية حول الإنتاج والاستهلاك المستدام، مقر جامعة الدول العربية، القاهرة (27-29 أيلول/سبتمبر 2009).

المائية على نحو يراعي الأهداف والظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة؛ (ب) دعم الجهود المبذولة لتطوير موارد بديلة للمياه، وتطوير تكنولوجيا جديدة لتحلية المياه وتجميع مياه الأمطار وإعادة تدوير واستخدام المياه واستخدام تكنولوجيا جديدة سليمة بيئياً في ذلك؛ (ج) وضع وتطبيق معايير لجود المياه مع تدوير وإعادة استخدام المياه العادمة المكرّرة؛ (د) إدارة الطلب على المياه مع تحسين الممارسات الزراعية وأساليب الري لرفع كفاءة الاستهلاك؛ (ه) تأمين حقوق بلدان المصب في تقاسم موارد المياه السطحية المشتركة، (و) تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين في إدارة الموارد المائية؛ (ز) توعية الجمهور بمتطلبات الاستهلاك المستدام لموارد المياه مع تعزيز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تحقيق ذلك.

62- فيما يتعلق بمجال التنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر، فإنه من المطلوب اعتماد السياسة العامة التالية: (أ) تحسين البنية التحتية في الريف خاصة مرافق المياه، الطاقة والطرق بما في ذلك استخدام موارد الطاقة المتجددة؛ (ب) تحسين فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية والمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية مع تحقيق التكافؤ بين الجنسين في عملية التنمية؛ (ج) تشجيع إنشاء الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر مع توفير خدمات التمويل المتناهي الصغر لسكان الريف؛ (د)تعزيز فعالية الاستثمارات العامة في الزراعة والتنمية الريفية؛ (ه) تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة خاصة في استخدام المياه والحد من استخدام الأسمدة والكيماويات.

63- في مجال التعليم وأساليب العيش المستدامة، فإن زيادة نسبة الشباب المتعلم ومعالجة أساليب العيش غير المستدامة هذه تتطلب ما يلي: (أ) دعم وضع استراتيجيات وبرامج وطنية للتعليم ومحو الأمية مع دعم تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في مجال التعليم؛ (ب) إدراج قضايا الاستهلاك والإنتاج المستدامين وأسلوب الحياة المستدامة في مناهج التعليم الرسمية؛ (ج) تعزيز معايير المباني الخضراء وتعزيز العلاقات الإيكولوجية ومعايير كفاءة استهلاك الوقود؛ (د) التوعية عبر وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية بالحفاظ على الموارد البيئية وكفاءة المنتجات والخدمات.

جيم- الإطار العشري للاستهلاك والإنتاج المستدام

64- في ضوء السياسات التي اعتمدتها الدول العربية لحفز العمل في مجال الإنتاج والاستهلاك المستدام والواردة في البند "باء" أعلاه فقد خلصت الدائرة المستديرة الثانية للإنتاج والاستهلاك المستدام في المنطقة العربية، والتي انعقدت بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة خلال الفترة 27-29 أيلول/سبتمبر 2009 إلى تحديد ستة قطاعات أساسية ينبغي التركيز عليها خلال السنوات العشرة القادمة، وحددت البرامج ذات الأولوية في كل من هذه القطاعات.

65- ففي قطاع الطاقة تضمنت البرامج المقترحة إيلاء الأولوية إلى (أ) تحسين كفاءة إنتاج واستهلاك الكهرباء؛ (ب) تطوير وتنمية استخدام وسائط النقل العام لخفض استهلاكها من الطاقة وخفض الانبعاثات من قطاع النقل بالإضافة إلى (ج) تطوير وتنمية استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وذلك على النحو التالي:

(أ) تحسين كفاءة إنتاج واستهلاك الكهرباء، وذلك من خلال اعتماد سياسات تهدف إلى:

(1) تحسين كفاءة محطات إنتاج الكهرباء من خلال استخدام وحدات الإنتاج بالقدرات العالية وتحسين أداء المراجل وإدخال نظم استعادة الحرارة المفقودة والتوليد المشترك.

(2) تحسين كفاءة شبكات نقل الكهرباء، بزيادة الاستثمارات الموجهة إلى تحديث الشبكات، وتخفيف الأحمال عن الشبكات القائمة لتشجيع إنتاج الكهرباء بالقدرات الصغيرة باستخدام وحدات محلياً.

(3) رفع كفاءة استهلاك الكهرباء في قطاع المباني، باتباع أساليب العمارة البيئية واستخدام المعدات الكهربائية عالية الكفاءة، خاصة معدات الإنارة الموتورات، ..الخ. مع وضع التشريعات المؤهلة لذلك وانفاذها.

(4) وضع علامات الجودة للمعدات الكهربائية، (1) إصدار المواصفات الخاصة باعتبار الكفاءة للمعدات الكهربائية مع اعتماد التشريعات اللازمة لأنفاذها؛ (2) اعتماد السياسات اللازمة لوضع واعتماد إجراءات المشتريات الخضراء للمعدات الكهربائية.

ب- تطوير النقل المستدام، مع إيلاء الأولوية لتطوير وتعميم وسائط النقل العام، بما في ذلك اعتماد السياسات اللازمة وإنشاء خطوط السكك الحديدية وتطوير القائم منها مع تشجيع إنشاء خطوط المترو ورفع حمولة مركبات النقل البري وكذلك انشاء شبكات الطرق الدائرية والإقليمية ودون الإقليمية مع تحصيل رسوم عن المرور بها لتحقيق عوائد تمكن من الاستمرار في تطويرها. وفي جميع الحالات العمل على تحسين مواصفات الوقود وزيادة استخدام الغاز الطبيعي ما أمكن.

ج- تطوير وتنمية استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وذلك في ضوء التطور الحالي لتقنياتها واستناداً إلى التقدم المحرز في دول المنطقة في تنفيذ المشروعات الريادية لها خاصة في إنتاج الكهرباء بالقدرات الكبيرة، وبدء تصنيع معداتها محلياً بعض دول المنطقة وعلى ذلك توجه الجهود إلى:

(1) إدراج مشروعات الطاقة المتجددة ضمن استراتيجيات قطاع الطاقة والعمل على تطويرها.

(2) تعميم إمكانات استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة في التطبيقات بالقطاعات المختلفة خاصة في المناطق الريفية وفي إنتاج الكهرباء بالقدرات الكبيرة.

(3) العمل على بناء القدرات في مجال تصميم وتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، وتصنيع معداتها.

(4) العمل على إنشاء شركات أعمال صغيرة ومتوسطة سواء لتنفيذ المشروعات أو خدمات التركيب والصيانة خاصة في المناطق الريفية لتوفير فرص عمل بها.

د. تكوين شراكة حول كفاءة الطاقة في المنطقة العربية، بين جهات الاختصاص في الدول الأعضاء والمنظمات العربية والإقليمية العاملة في المجال لتبادل المعلومات ومساعدة الدول العربية في وضع الآليات والتشريعات اللازمة بالإضافة إلى تنفيذ برامج بناء القدرات في المجال.

66- وفي مجال إدارة الموارد المائية، تضمنت البرامج المقترحة إيلاء الأولوية إلى (أ) تحسين كفاءة استخدام المياه، (ب) إدارة الموارد المائية المشتركة بالإضافة إلى (ج) الاستخدام الأمن لمياه الصرف الصحي. وذلك على النحو التالي:

(أ) تحسين كفاءة استخدام المياه، عن طريق (أ) تشجيع استخدام المعدات المرشدة لاستخدام المياه؛ (ب)دعم الاستثمار في التكنولوجيات الكفؤة لاستخدام المياه مع (ج) دراسة إمكانات التوزيع العادل للموارد على القطاعات المختلفة خاصة في قطاعات الزراعة والصناعة.

(ب) إدارة الموارد المائية المشتركة، وذلك عن طريق دعم التعاون الإقليمي في تنفيذ الالتزامات الدولية حول المياه المشتركة، وتنفيذ برامج لبناء القدرات في مجال التفاوض حول المياه المشتركة.

(ج) الاستخدام الأمن لمياه الصرف الصحي، وضع وتطوير مواصفات لطرق المعالجة لمياه الصرف الصحي ومعايير لاستخدام الآمن لها بالإضافة إلى تقديم حوافز لتطوير تقنيات المعالجة وإنشاء البيئة الأساسية اللازمة لذلك.

69- فيما يتعلق بالإدارة السليمة للمخلفات، تضمنت البرامج المقترحة (أ) إعادة الاستخدام والتدوير للنفايات؛ (ب) تحويل المخلفات الزراعية إلى أسمدة أو كمر المخلفات الحضرية بالإضافة إلى إنشاء شبكة عربية لتبادل الخبرات حول قضايا الإدارة السليمة للمخلفات.

(أ) التدوير وإعادة الاستخدام من خلال (1) تشجيع الاستثمار في المجال، (2) الفصل والتصنيف عند المنبع (3) وضع مواصفات للإجراءات والطرق الخاصة بعمليات التدوير.

(ب) إنتاج الأسمدة من المخلفات من خلال (1) تشجيع استخدام الحيوية كأسمدة في الزراعة ودعم البنية اللازمة لعلميات إعادة الاستخدام والكمر.

70- فيما يتعلق بالسياحة المستدامة، فإن البرامج ذات الأولوية تتضمن (أ) تطوير السياحة البيئية؛ (ب) تحقيق استدامة العمليات السياحية خلال الإنشاء والتشغيل لكافة مرافق المنشآت السياحية مع (ج) تطوير الإدارة المتكاملة للمناطق السياحية، مع تنفيذ برامج لبناء القدرات للعاملين في القطاع حول سبل تحقيق استدامة الأنشطة السياحية.

71- فيما يتعلق بالتعليم وأساليب العيش المستدامة، وتتضمن البرامج ذات الأولوية لهذا القطاع الهام (أ) بناء قدرات الشباب حول قضايا تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدام في كافة القطاعات وإدراجها في مناهج التعليم؛ (ب) تدريب أخصائي المشتريات الحكومية على أساليب المشتريات الخضراء وتطوير الإجراءات الخاصة بذلك على المستوى الوطني ويسبق كل ذلك (ج) وضع استراتيجيات وطنية للتعليم ومحو الأمية تراعي اعتبارات الاستدامة وتوفير حياة لائقة للمواطنين.

72- يرتبط تنفيذ كافة البرامج المتقدمة بأهمية أن للحكومات دور رئيسي في تحقيق الأهداف وفي وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتقدمة، فإنه ينبغي أيضاً لغيرها من الجهات المعنية أن تتحمل مسؤولياتها في هذه العملية، خاصة قطاع الأعمال والصناعة، المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وسائل الإعلام والأفراد ويضاف إلى ذلك فإن الدول العربية تطالب المجتمع الدولي، وفي إطار السعي إلى تحقيق الغايات والأهداف في المجالات ذات الأولوية المحددة أعلاه، تطالب الدول العربية المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية بدعم جهودها هذه من خلال بناء القدرات، بما في ذلك قدراتها المؤسسية والبشرية، عبر توفير المساعدة التقنية وبخاصة في مجالات: (أ) بناء القدرات في مجال الإنتاج الأنظف ودعم إنشاء المراكز

الوطنية له؛ (ب) استخدام الصكوك المستندة إلى السوق في وضع السياسات العامة؛ (ج) التصميم الإيكولوجي، والتغليف الإيكولوجي، والكفاءة الإيكولوجية والعنونة الإيكولوجية والمشتريات الخضراء؛ (د) المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات وتوسيع نطاق مسؤولية المنتج؛ (ه) تحسين القدرات المؤسسية للحكومات خاصة ما يتعلق بتقييم المخاطر البيئية ووضع مخططات تمويل مبتكرة تشمل التمويل المتناهي الصغر؛ (و) دعم برامج التبادل الشبابي من أجل أسلوب عيش مستدام؛ (ز) توفير الدعم التقني للحكومات في مجال إدارة النفايات الخطرة.